منجزات الثورة ترقى إلى مستوى المعجزات.. ومسيرة صاعدة إلى ذرى الطموحات

علي عبدالله صالح

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
Email: 14october@14october.com

أكدوا أن خطاب الرئيس في قمة (سرت) حمل تطلعات وآمال الجماهير العربية..شخصيات برلمانية وسياسية:

القضايا المطروحة في خطاب رئيس الجمهورية كانت جريئة ولقيت ارتياحا واسعا لدى جميع الشعوب العربية

الخطاب كان سياسيا قوميا شاملا لامس كافة القضايا القومية

صنعاء/ متابعات:

ثمن برلمانيون وأكاديميون وشخصيات سياسية مواقف فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الشجاعة المدافعة عن الحقوق العربية والإسلامية.

وأكدوا في أحاديث اعتزازهم بالمواقف القومية لفخامة الأخ الرئيس، وآخرها ما تضمنه خطاب فخامته في اجتماع القمة العربية الاستثنائية التي انعقدت في مدينة سرت الليبية السبت الماضي، والذي أكد فيه أن الحل للقضية الفلسطينية لن يكون إلا عبر فوهات البنادق والمقاومة المسلحة، لافتين إلى أن خطاب رئيس الجمهورية عبر عن تطلعات وآمال الجماهير العربية، وان الرئيس علي عبدالله صالح يحمل دائما قضايا الأمة العربية والإسلامية.

في البداية تحدث نائب رئيس مجلس النواب أكرم عطية بالقول: « إن خطاب فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في القمة العربية الاستثنائية بمدينة سرت ينطلق من خبرته الطويلة بما يدور على الساحة من خلال استطلاعه للمستقبل ومعرفته لمراحل عملية السلام».

وقال عطية: « الرئيس يرى أن المماطلة من الجانب الإسرائيلي وخاصة من الحكومة التي يرأسها نتنياهو غير مطمئنة ولا تخدم عملية السلام ، وإنما هي مسألة مراوغة لكسب الوقت ليس إلا، بينما عمليات الاستيطان مستمرة والاعتداءات الصهيونية مازالت على حالها».

وأضاف :« وبالتالي فالأخ الرئيس يرى أن هذا العدو إذا لم يجابه بقوة إلى جانب الرغبة في السلام سيظل يتغطرس ويمارس دوره الاستعماري البغيض».

واردف نائب رئيس مجلس النواب بالقول: « إن ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية في القمة العربية الاستثنائية والذي أكد فيه أن الحل لن يكون إلا عبر فوهات البنادق، جاء نتيجة لحالة اليأس مما يحدث على الساحة الدولية وخاصة منذ أن تولى بارك اوباما الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يرى ضعف تطبيقه للقرارات التي يتخذها، حيث انه يتحدث بحسن النوايا ،بينما الأعمال مفقودة على الساحة».

وأكد أكرم عطية أن لا غرابة في خطاب الأخ الرئيس فهو نابع من معرفته وقراءته للمستقبل، ويؤكد الخطاب أن رغبة العرب في السلام موجودة حيث وفرت الجامعة العربية الغطاء للشرعية الفلسطينية للدخول في السلام، لكن مع ذلك لم تستجب إسرائيل لهذا الأمر، وبالتالي فالأخ الرئيس علي عبدالله صالح يرى أن يكون هناك نوعاً من القوة حتى يشعر العدو الصهيوني أن العرب لهم قدرة على المواجهة.

أفكار وحدوية

ووصف الشيخ جعبل طعيمان عضو مجلس النواب كلمة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بأنها كانت قوية متمنيا حذو الزعماء العرب حذوه، مؤكداً أن العرب في ذلك سيصبحون قوة كبرى عند تبني أفكار وحدوية مثمرة.

وقال:« للأسف قليل هم الزعماء من لهم مثل هذه الصفات القيادية التي يفتخر بها كل يمني وعربي ، ولا غرابة عندما يتحدث فخامة رئيس الجمهورية عن القضايا المصيرية للأمة العربية بشكل واضح بحكم شجاعته التي عهدناها دائما في جميع المحافل الدولية».

وأضاف: « هكذا هم الأبطال في أوقات الشدة يحلمون بما يحلم به الآخرون ويثورون بمواقف حقيقية وذلك من خلال طرح قضايا الأمة العادلة سواء ما كان في قضية الصومال أو السودان او فلسطين أو القضايا العربية بشكل عام».

وطالب طعيمان بضرورة وجود دعم عربي كامل لما طرحه فخامة الأخ رئيس الجمهورية وأن لا يقتصر على موقف معين .

وقال طعيمان «كانت كلمته فخامة الرئيس مشهوداً لها وليست الأولي فهذا ما عهدناه منه في جميع القمم العربية السابقة والتي لاقت ارتياحاً واسعاً لدى جميع الشعوب العربية كافة فهي جريئة وتعبر عن رأي الأمة والشعوب العربية والإسلامية» .

واعتبر أن ما جاء في كلمة الرئيس عندما أشار إلى إن الحل للقضية الفلسطينية لن يأتي إلا من خلال فوهات البندقية هو «الحل الصحيح من وجهة نظري من خلال تصعيد المقاومة، كون المفاوضات كوسيلة لاسترجاع الحقوق المنهوبة ليست الحل وإنما تؤدي إلى طريق مسدود وانقسامات في الوطن العربي».

موقف مشرف

أما سلطان السامعي عضو مجلس النواب فقال : فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية معروف بمواقفه القومية فهو عبر تاريخه الطويل، ومنها جاء في خطابه بقمة سرت الأخيرة من كلمات رائعة عندما طرح حل الصراع الفلسطيني الصهيوني من خلال فوهات البنادق،وتأكيده أن ما اخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة أما الاستقواء والاستجداء فلن يعود بفائدة للشعب الفلسطيني، مؤكداً تأييده التام لرئيس الجمهورية بان المفاوضات مع العدو الصهيوني لن تؤتي ثمارها، و إذا كانت المفاوضات نابعة من مركز الضعف ستكون نتائجها كارثية على الشعب الفلسطيني.

وأضاف أن تمثيل رئيس الجمهورية للموقف اليمني في ما يخص الشأن السوداني والصومالي كان مشرفا وفي ضوء ما طرحه فخامته تم الاتفاق بالإجماع بين الرؤساء العرب في الوقوف مع السودان ودعم الصومال.

حس قومي

من جانبه أشاد عبد الله المقطري عضو مجلس النواب عن الحزب الناصري بكلمة رئيس الجمهورية، وقال إنها أفضل كلام قيل من قبل الزعماء المشاركين، مؤكداً أن كلمته فخامة الأخ الرئيس نابعة من حس قومي مسئول يحافظ على وحدة الأمة، وقد أدرك المواطنون العرب أهمية القضايا المطروحة في خطاب الأخ الرئيس لأنها لامست قضاياهم المصيرية وجاءت بأسلوب صادق وواضح.

وتطرق المقطري إلى القضايا الأخرى التي طرحها الرئيس في خطابه ومنها ما يتعلق بالشأن السوداني وأهمية الحفاظ على وحدته ودعم الصومال وما يتعلق بإقامة مشروع رابطة الجوار الإقليمي للدول العربية.

تعنت صهيوني

من جهته أشار عبده علي العودي - عضو مجلس النواب إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي يؤكد فيها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح أن الحل هو البندقية، مؤكداً أن فخامة الأخ الرئيس لم يقلها من فراغ فهو يدرك ويعلم أساليب التعنت الصهيوني والمماطلة والمراوغة المتبعة منذ عقود واستمرارها حتى الوقت الراهن.

وقال العودي « دولة الكيان الصهيوني المحتل تلعب بعواطف العالم العربي والإسلامي وترمي بقرارات الأمم الدولية عرض الحائط، وهي الدولة الوحيدة النووية التي لاتفتش مفاعلاتها النووية وتمارس الغطرسة والعنجهية ، وهـذا يرجع إلـى ضعف العالم العربي والإسلامي وتفرقه».

وأضاف: «كما يعلم الجميع فان الرئيس علي عبدالله صالح هو من ينادي دائماً إلى وحدة الصف العربي وإلى مقارعة العدو الصهيوني بالبندقية».

وأكد انه لا حل مع الكيان الصهيوني المحتل إلا بالقوة، وما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة.

ولفت العودي إلى أن خطاب الأخ الرئيس في قمة سرت حمل قضايا الأمة وهموم وتطلعات المواطنين على امتداد الساحتين العربية والإسلامية.

حدث تاريخي

من جانبه وصف الدكتور شوقي الماوري حديث فخامة الرئيس علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية في خطابة أمام القادة العرب في قمة سرت بالحدث التاريخي والهام، وقال الماوري:« سعدنا كثيرا بحديث فخامة الأخ الرئيس الـذي عودنا دائما في مشاركاته بالمؤتمرات والقمم العربية والمحافل الدولية على الجرأة والمصداقية التامة عند تطرقه إلى قضايا الشعوب العربية والإسلامية ومنها القضية المصيرية قضية الشعب الفلسطيني ومشروعية حقه في تقرير مصيره وإنهاء، الاحتلال الإسرائيلي الغاشم وإقامة دولته الفلسطينية على ترابه الوطني .

وأضاف الماوري «وانا أتابع حديث فخامة رئيس الجمهورية - حفظة الله - أمام القادة العرب شدتني كلمات الرئيس التي أطلقها في خطابة والتي كان لها صدى واسع لدى القادة العرب والأمـة العربية والإسلامية جمعاء قائلاً : الحل، تصعيد المقاومة تصعيد المقاومة وما اخذ بالقوة لن يسترجع إلا بالقوة».

وأشار الماوري إلى أن الرئيس تطرق إلى ما يعانيه السودان من التدخل في شؤونه الداخلية والتآمر على ثرواته، مطالباً بوقف ما يسمى بالاستفتاء، وكذلك مشكلة الصومال الذي انهكته الحروب الداخلية وشردت الملايين من أبنائه الذين باتوا يشكلون بالنسبة لليمن عبئا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مطالباً أيضاً بدعم الحكومة الانتقالية الصومالية لاستقرار الصومال والقضاء على القاعدة .

وفي الأخير قال الماوري: خطاب فخامة رئيس الجمهورية في قمة سرت يمثل لنا مفخرة لأنه يتكلم بلسان المواطن العربي ويحمل هموم الشعوب العربية والإسلامية .

موقف قوي

من جانبه قال أستاذ القانون الدولي بجامعة صنعاء الدكتور علي ناجي الأعوج: إن خطاب فخامة الرئيس بقمة سرت كان خطاباً سياسياً قومياً شاملاً لكافة المواضيع ولامس كافة القضايا القومية.

وأشار الأعوج إلى أن ما تطرق إليه فخامة الرئيس بكلمته في القمة العربية الإفريقية بمدينة سرت الليبية يجب أن تكون محل اهتمام الدول العربية وأن فخامة الرئيس ركز في كلمته على القضية الفلسطينية والانتهاكات التي يمارسها الكيان الإسرائيلي في داخل الأراضي الفلسطينية.

وأشار بصريح العبارة إلى أن إسرائيل غير جادة بالحوار ودعا إلى الوقوف في وجه الصلف الصهيوني، مشيراً إلى أن ما جاء في خطاب فخامة الرئيس نابع من مواقفه القومية تجاه قضايا أمته العربية والإسلامية.

وأضاف الأعوج قائلاً: «إن المواقف والاحداث تشهد بأن فخامته يقف موقفاً قوياً وشجاعا في كافة الظروف والمواقف»، لافتاً إلى أن خطاب فخامته كان خطاباً سياسياً وقومياً شاملاً لكافة القضايا و التي تطرق إليها بوضوح تام ونتمنى أن يستجيب القادة العرب لما قاله فخامة الرئيس كون كلمته كانت معبرة عن هموم وتطلعات الشارع العربي.

مواقف قومية

من جانبه قال الأستاذ نعمان احمد بن سعيد الشراعي: إن خطاب فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -حفظة الله- في القمة العربية الاستثنائية كان معبراً عن تطلعات الشارع العربي حيث قال«وما اخذ بالقوة لن يسترجع إلا بالقوة» وان المفاوضات لم تحقق أي نجاح بل إنها مجرد ضياع للوقت ولحقوق أبناء الشعب الفلسطيني، كما تطرق الأخ الرئيس إلى قضية السودان و التآمر على خيراتها وطالب بوقف الاستفتاء كما طالب بدعم الحكومة الانتقالية الصومالية بما يضمن استقرار الصومال والشعب الصومالي الذي أنهكته الحروب والقضاء على القاعدة وهذا يدل على مواقفه القومية الثابتة تجاه قضايا الأمة العربية والإسلامية.

استكمل مناقشة مشروع قانون التأمين الصحي.. مجلس النواب:

إحالة مشروع القانون البديل للصحافة والمطبوعات إلى لجنة مختصة لدراسته استعراض التقرير الخاص بمشروع قانون المناجم والمحاجر

صنعاء / سبأ:

استكمل مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مناقشة مشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي في ضوء تقرير لجنتي الصحة العامة والسكان والقوى العاملة والشؤون الاجتماعية.

وأكدت المناقشات أن يبدأ صندوق التأمين الصحي الاجتماعي بتقديم خدماته بعد مرور ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون لغرض إصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون ولتتمكن الهيئة العامة للتأمين الصحي الاجتماعي والصندوق من إعداد البنية التحتية وقاعدة البيانات وتحصيل اشتراكات المؤمن عليهم وإعطاء الفرصة لجهة العلاج للتأهيل.

وألزم مشروع القانون وما طرح عليه من تعديلات، وحدة الخدمة العامة وصاحب العمل بسداد كامل الاشتراكات المستحقة عليها أو عليه وتلك التي تستقطع من إجمالي مستحقات المؤمن عليهم الخاضعة للاستقطاعات التأمينية إلى حساب الصندوق في البنك المركزي أو فروعه في المحافظات بحيث لا يقبل أي شيك مرتبات إلا بشيك اشتراكات التأمين الصحي.

كما ألزم مشروع القانون الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وصندوق التقاعد العسكري وصندوق التقاعد بوزارة الداخلية والأمن مسؤولية استقطاع حصة الاشتراكات الشهرية من معاشات التقاعد للموظفين المتقاعدين، بحيث تتولى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية استقطاع حصة الاشتراكات الشهرية من معاشات التقاعد للعاملين المتقاعدين بالقطاع الخاص.

وألزم مشروع القانون هذه الجهات بتحويل الاشتراكات المستقطعة إلى حساب الصندوق في البنك المركزي أو فروعه في المحافظات وفقاً لما تحدده اللائحة.

وسيصوت المجلس على مشروع القانون بصيغته النهائية في جلسة قادمة.

وأقر مجلس النواب في هذه الجلسة إحالة مشروع قانون بديل للقانون رقم (25) لسنة 1990م بشأن الصحافة والمطبوعات إلى لجنة الإعلام والثقافة والسياحة لدراسته وتقديم تقرير بنتائج ما يتوصل إليه إلى المجلس وذلك بعد استعراضه لرأي لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بشأن جواز نظر المجلس في هذا المشروع المقدم من عضو المجلس عبدالمعز عبدالجبار دبوان.

وبينت اللجنة في رأيها أن مقدم مشروع القانون استوفى الشروط الإجرائية لتقديم المشروع ودواعي تقديمه، إذ بين في المذكرة الإيضاحية المقدمة حول هذا المشروع أن الصحافة أصبحت تشكل مكوناً أساسياً ومهماً لاستمرارية تنمية العملية الديمقراطية وتعزيز الشفافية ودعم مبادئ الحكم الرشيد وفقاً لما جاء في الدستور والتزام بلادنا بالمواثيق الدولية في هذا المجال وبالتمتع بحرية الرأي والتعبير.

وأشارت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في رأيها إلى أن مشروع القانون قد تضمن عدداً من المبادئ أكدت حرية الصحافة بما في ذلك حرية إصدار الصحف وحرية إنتاجها وحرية المواطن في الحصول على المعلومات من الصحف التي يختارها وحرية الحصول على المعلومات وحماية سرية مصادرها.

كما أكدت مبادئ مشروع القانون البديل على استقلالية مؤسسات الصحافة وضمان حقوق الصحفيين في التعبير عن آرائهم وكذا اعتبار سلطة القضاء هي المرجع الوحيد لكل متضرر في أي قضية كانت.

واشارت اللجنة إلى أن مشروع القانون يحتوي على (68) مادة موزعة على خمسة أبواب وأثني عشر فصلا تتناول المبادئ العامة والتعريفات وشروط العمل الصحفي وحقوق وواجبات الصحفيين وشروط عمل الصحفيين العرب والأجانب وتنظيم نشاط الصحف بما فيها إصدار وملكية الصحف وتداول الصحف والرقابة المالية على الصحف والمجلات وحق التصحيح والرد والإعلانات ومحظورات النشر والأحكام الجزائية والعامة.

وقد أوضحت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في رأيها جواز نظر المجلس في مشروع القانون نظراً لعدم تعارضه مع أحكام الدستور والقوانين النافذة.

من جهة ثانية استعرض المجلس جانباً من تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية حول مشروع قانون المناجم والمحاجر.. حيث بينت اللجنة في تقريرها أن الحكومة أعدت مشروع القانون وفقاً لعدد من الحيثيات ضمنتها المذكرة التفسيرية للمشروع منها وجود مشكلات في الإطار القانوني والضريبي يجعل قطاع التعدين في بلادنا غير قادر على المنافسة في السوق العالمية, كما أن القانون النافذ ولوائحه غير ملائمة من وجهتي النظر الإدارية والاستثمارية وينبغي تحسينها، ومن ذلك عدم وجود شفافية في إجراءات منح التراخيص وأن مدد التراخيص لا تتناسب مع معايير التعدين العالمية وعدم تحديد الحقوق والالتزامات لكافة الأطراف بشكل واضح وعدم وجود تشريعات متعلقة بالصحة والسلامة، وعدم وجود ارتباط قانوني بين مرحلة الاستكشاف ومرحلة التعدين حيث يتطلب منح عقد الاستغلال مفاوضات طويلة وموافقات حكومية عادة ما تتأخر.. كما أن الإتاوات وضعت على هيئة نسب تعتمد على التفاوض في حين تم تثبيتها في مشروع القانون وبدون تفاوض، وأن القانون النافذ لا يتواكب مع معايير التعدين الدولية ولا يتفق مع قوانين التعدين في دول الجوار التي عملت على تحديث تشريعاتها.

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن المذكرة التفسيرية لفتت إلى أن مشروع القانون يعكس أفضل طرق الممارسات الدولية التي تتوافق ومتطلبات المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء ومع تشريعات التعدين في دول الجوار وأن الهدف الرئيسي لمشروع القانون يتمثل في الابتعاد عن عقود الاستغلال التفاوضية والانتقال إلى نظام التراخيص النموذجية وتحقيق الشفافية والكفاءة والمسئولية المنظمة والتوصل إلى نهج متوازن بين إشراف الحكومة وحقوق المستثمر.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبدالكريم يحيى راصع ورئيس هيئة المساحة الجيولوجيا الدكتور إسماعيل ناصر الجند وعدد آخر من المسئولين المختصين في الجهات ذات العلاقة.

من اعمال مجلس النواب أمس